المحكمة الجنائية الدولية RC/ST/PJ/INF.4

Distr.: General
30 May 2010

ARABIC
Original: English

المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي

كمبالا

٣١ أيار/مايو – ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٠

إدارة تحديات التكامل بين جهود العدالة وعمليات السلام[١]

١- هناك على الأقل ثلاث مجموعات متميزة من التحديات المتعلقة بالعلاقة بين العدالة وعمليات السلام. ويمكن إدارة بعض هذه التحديات، وتخفيض التوترات، من خلال التخطيط المسبق وصياغة الخيارات السياسية بعناية. ومع ذلك، ينبغي النظر وإعادة النظر فيها في كل سياق وطني معين، مع عدد قليل من الافتراضات بشأن أفضل النهج. وينبغي احترام الاختلافات الهامة بين الظروف الوطنية، مما يؤدي إلى اختلافات في الاستجابة المناسبة.

٢- وأول مسألة ينبغي النظر فيها هي كيف يمكن تناول المساءلة عن أخطر الجرائم في سياق مفاوضات السلام. وهناك تجارب كثيرة، ولكن متنوعة، في هذا المجال، ومن المسلم به عموماً أنه يمكن معالجة مقتضيات كل من العدالة والسلام بطرق مختلفة وبدون صعوبة فائقة. وبدأ الوسطاء والعاملون في مجال حقوق الإنسان في معالجة مسألة الخيارات السياسية، والتوقيت، والإستراتيجيات، والرجوع إلى الدروس المستفادة من تجارب الوساطة في الماضي.

٣- والمسألة المتميزة الثانية هي كيف يمكن التأثير من خلال جهود العدالة الجنائية الدولية على محادثات السلام الجارية (أو المحتملة). فقد أعرب البعض عن قلقه إزاء التحقيقات أو لوائح الاتهام أو أوامر القبض الصادرة على الأشخاص ذوي الصلة أو المشاركين مباشرة في مفاوضات السلام. ويرى البعض أن الدور الجديد نسبياً الذي يقوم به المدعي العام الدولي المستقل قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، لاسيما وأنه لا يمكن للوسيط أو للأطراف في المحادثات التحكم فيه. وبينما أدت مشاركة المحكمة الجنائية الدولية في السنوات الأخيرة إلى زيادة هذه المخاوف بشكل حاد، هناك تجارب هامة ومتنوعة من المحاكم المخصصة أو المختلطة السابقة تستحق الذكر. وهناك مجموعة من التحديات ذات الصلة، تؤثر على المفاوضات أيضاً، يثيرها التهديد بالقبض على القادة السابقين بعد عدة سنوات من اعتقادهم أنهم منحوا الحماية مقابل الموافقة على فترة الانتقال للسلام.

٤- والمجال الثالث للتوتر بين العدالة والسلام هو السنوات التي تعقب اتفاق السلام (أو أي مرحلة انتقالية أخرى بعد النزاع المسلح)، التي لا تزال فيها المقاومة للمساءلة قوية للغاية. وقوبلت أحياناً التدابير التي اتخذت لمساءلة بعض المسؤولين من

[١] إعداد بريسيلا هاينر، وهي كاتبة مستقلة مقيمة في جنيف. وتعمل مستشارة رئيسية في مركز الحوار الإنساني ومستشارة قي المركز الدولي للعدالة الانتقالية. وقد أعدت هذه الورقة بصفتها الشخصية.

قبل الأشخاص ذوي النفوذ المتورطين في جرائم الماضي بتهديدات ضمنية أو صريحة للسلام. وتستغرق المفاوضات التالية للاتفاق الرسمي على فترة الانتقال والمتعلقة بشروط السلام والطريق إليه ووتيرة تنفيذها في الواقع عدة سنوات.

٥- والتحديات الثلاثة المذكورة- التفاوض على العدالة، وتأثير العدالة الدولية، وتنفيذ العدالة- مترابطة ولكنها متميزة إلى حد كبير.

ألف- التفاوض على العدالة: الخيارات والتوقيت والسياق

٦- يتطلب اتفاق السلام بحكم تعريفه الموافقة، وفي نهاية الأمر الامتثال، من أصحاب النفوذ الذين يملكون القدرة على مواصلة أعمال العنف (أو وضع حد لها). وقد يكون بعض هؤلاء الأشخاص من الضالعين في الانتهاكات الخطيرة، أو من الذين يتولون القيادة والسيطرة على القوات المخالفة، وبالتالي من المشاركين في ارتكاب الجرائم بحكم "مسؤوليتهم القيادية". فما هي التزامات الوسيط، والقيود المفروضة على الأطراف، لتحقيق العدالة بالنسبة لهذه الجرائم؟ وإلى أي حد كانت هذه المسألة حقاً عقبة للسلام؟

٧- وعلى الرغم من التحديات الظاهرة، تشير التجربة في عدد من مفاوضات السلام السابقة إلى أنه يمكن إدراج المخاوف المتعلقة بالعدالة بصورة معقولة في الاتفاقات من خلال الصياغة المتأنية والاهتمام الصادق بخيارات السياسة العامة. وعند معرفة المزيد عن هذه التجارب الماضية، تبرز اتجاهات مفاجئة[٢]. ولا ينبغي أن يفترض، مثلا، أن الأطراف في المحادثات ليست لهم مصلحة شخصية في العدالة، وقد يقدمون في الواقع هذا الطلب نيابة عن دوائرهم الانتخابية المضرورة. وفي حالات أخرى، يولى في سياق المحادثات اهتمام ضئيل أو سطحي لجرائم الماضي، أو يتفق على العناصر المتعلقة بالعدالة بسرعة، أو تهدد مسائل أخرى أكثر إثارة للجدل (مثل التمثيل السياسي) بعرقلة التقدم.

٨- وبينما تختلف الإجراءات اختلافاً كبيراً، يبدو أن هناك اتفاقاً واسعاً قي المجتمع الدولي على بعض المبادئ الأساسية. ويدرك وسطاء كثيرون أن ضمانات الإفلات من العقاب لم تعد مقبولة، حتى إذا أصر الوسطاء، وهذا معقول، على النظر في موضوع العدالة بطريق التلميح واقتصاره على السياق المحدد قيد البحث. ويجب أن يحدد من هم أقرب إلى المحادثات توقيت وطريقة التطرق لهذا الموضوع، مع الطيف الواسع من القضايا المعقدة والحساسة قيد البحث.

٩- وتركز شواغل المجتمع الدولي لحقوق الإنسان أساساً على مسألة العدالة الجنائية – وعلى وجه الخصوص على ألا تؤدي اتفاقات السلام إلى العفو عن الجرائم الخطيرة. وزاد تأكيد ما سلف بالقيود الواضحة التي تفرضها الأمم المتحدة على ممثليها لعدم الموافقة على العفو عن الجرائم الدولية (الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية) أو عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (فئة أوسع من الجرائم). ويُعتبر العفو متعارضاً مع الالتزامات المنصوص عليها في نظام

---

[٢] للاطلاع على دراسات الحالة الموثقة للمفاوضات المتعلقة بقضايا العدالة، انظر:

Laura Davis and Priscilla Hayner, *Difficult Peace, Limited Justice: Ten Years of Peacemaking in the DRC*, International Center for Transitional Justice (ICTJ), March 2009; Scott Cunliffe, Eddie Riyadi, Raimondus Arwalembun, and Hendrik Boli Tobi, *Negotiating Peace in Indonesia: Prospects for Building Peace and Upholding Justice in Maluku and Aceh*, Institute for Policy Research and Advocacy, ICTJ, and Initiative for Peacebuilding, June 2009; Warisha Farasat and Priscilla Hayner, *Negotiating Peace in Nepal: Implications for Justice*, ICTJ and Initiative for Peacebuilding, June 2009; Priscilla Hayner, *Negotiating Peace in Sierra Leone: Confronting the Justice Challenge*, Centre for Humanitarian Dialogue and ICTJ, December 2007; and Priscilla Hayner, *Negotiating Peace in Liberia: Preserving the Possibility for Justice*, Centre for Humanitarian Dialogue and ICTJ, November 2007. All are available at www.ictj.org.

روما الأساسي، فيما يتعلق بالجرائم الدولية، وكذلك مع المعاهدات الدولية الأخرى التي صدقت عليها الغالبية العظمى من الدول[٣]. وفي بعض الحالات، كما هو الحال في اتفاق السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه لعام ٢٠٠٥، واتفاق السلام في ليبريا لعام ٢٠٠٣، كان القرار بشأن هذا الموضوع – بشأن الاقتراحات الأولية للعفو والاقتراحات المضادة لذلك (في حالة ليبريا) للمحاكمات عن جرائم الحرب – هو أن تترك مسألة العفو مفتوحة، في منطوق الاتفاق، لإمكان معالجة الموضوع في المستقبل[٤].

١٠- وبالطبع ، يرى كثيرون أن مسألة "التعامل مع الماضي" ينبغي أن تمتد إلى ما هو أبعد من المسائل القانونية للعفو أو المقاضاة. وفي حين أن مبدأ "التكامل" في المحكمة الجنائية الدولية أمر بالغ الأهمية، فإن ضعف كثير من النظم القضائية الوطنية يجعل مقاضاة الأغلبية العظمى من الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، لاسيما في المدى القريب، أمراً بعيد الاحتمال. والمقاضاة على المستوى الدولي أيضا، عن طريق المحكمة الجنائية الدولية أو غيرها من الهيئات، سيكون عددها على الأرجح قليلا وستركز على الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية. وهكذا فإن استجابة العدالة الجنائية لا يمكن أن تكون إلا جزءاً من التصدي للجرائم الخطيرة واسعة النطاق.

١١- ولذلك، تنتقل مفاوضات السلام كثيراً إلى مجموعة أخرى من التدابير المتصلة بالعدالة، بما في ذلك التدابير غير القضائية للبحث عن الحقيقة، مثل لجان تقصي الحقائق، والتعويضات الفردية أو المجتمعية، أو إمكانية تخويل قوات الأمن الحق في إبعاد المتورطين في الانتهاكات الماضية. ويمكن اتخاذ هذه التدابير بمزيد من السرعة ويمكنها أن تصل إلى عدد أكبر من الضحايا وكذلك من المتهمين. ولكن ينبغي النظر إليها كتدابير مكملة للتدابير القضائية، لأنها ليست كافية في حد ذاتها للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وأماكن أخرى. والأهم هو أن هذه الخيارات قابلة للنظر، وأن الأدوات أو المعلومات في متناول أفرقة الوساطة لاستكشاف أو اقتراح مجموعة من الاحتمالات. وقد يكون الاعتماد على خبرة تقنية معينة مفيداً: وأدت بعض الأخطاء التي تبدو بسيطة في منطوق بعض الاتفاقات إلى تحديات كبيرة في المستقبل.

١٢- غير أنه من الخطأ أن نفترض أن اتفاقات السلام ينبغي أن تتناول وأن تحدد بالتفصيل جميع مبادرات العدالة المقبلة. والواقع أنه يمكن اتخاذ قرارات بشأن بعض التفاصيل بوجه أفضل بعد فترة من المشاورات لتشمل الضحايا ومصالح الجمهور الأوسع نطاقاً، الذي قد لا يكون ممكنا نظراً لضيق الوقت المتاح (وربما للإجراءات السرية) لمحادثات السلام، لاسيما إذا كانت الأوضاع الأمنية لا تزال ضعيفة. وقد تضمنت بعض أفضل الأمثلة على اتفاقات السلام إطاراً واضحاً أو مبادئ أساسية وتركت للإجراءات اللاحقة مهمة توضيح التفاصيل بعد التوقيع على الاتفاق. والواقع أن قضايا العدالة تستمر في الظهور عادة، وأنه يتم النظر وإعادة النظر فيها على مدى سنوات عديدة بعد النهاية الرسمية للنزاع، نظراً لتغير الظروف الوطنية واحتمال وجود مجال أو فرصة أكبر لاتخاذ مبادرات جديدة.

---

[٣] يرد المبدأ المضاد للعفو عن الجرائم الخطيرة في إطار الالتزامات الناشئة من نظام روما الأساسي وليس كمصدر آخر للقانون. وفي المباحثات التي جرت في عام ٢٠٠٨ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلا، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيهات واضحة لممثلها في الوساطة بعدم جواز العفو عن الجرائم المدرجة في نظام روما الأساسي. انظر:

. Difficult Peace, Limited Justice: Ten Years of Peacemaking in the DRC, ibid.

[٤] فيما يتعلق بليبيريا، انظر *.Negotiating Peace in Liberia, op cit*.

باء- المقاضاة الدولية في سياق صنع السلام

١٣- المحكمة الجنائية الدولية ليست أول محكمة دولية للتحقيق مع رئيس دولة وإصدار أمر بالقبض عليه أو على مسؤولين رئيسيين آخرين مشاركين فعلياً، أو يستعدون للمشاركة، في مفاوضات سلام حاسمة. وأدى الأمر الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية بالقبض على الرئيس عمر البشير، رئيس جمهورية السودان، والأوامر الصادرة بالقبض على القيادة المركزية لجيش الرب للمقاومة نظير الأعمال التي ارتكبتها في أوغندا، إلى قلق كبير. وأعرب المراقبون عن خشيتهم، في كلتا الحالتين، من أن يؤدي التهديد بالقبض على المسؤولين السياسيين الرئيسيين في عمليات السلام الناشئة إلى عرقلة المحادثات، أو إلى الصعوبة البالغة في التوصل إلى اتفاق يتم التوقيع عليه.

١٤- بيد أن التأثير النهائي لإجراءات المحكمة الجنائية الدولية في عمليات السلام في كل من السودان وأوغندا لا يزال موضعاً للبحث، ويرى البعض أنها كانت ايجابية (مثل، في أوغندا، تسريع المحادثات والتشجيع على النص على العدالة بمزيد من الوضوح في النص النهائي المقترح لاتفاق السلام). وخلص مشاركون كثيرون على صلة وثيقة بالمحادثات، بما في ذلك أعضاء رئيسيون في الفريق الدولي المعني بالدعم الوثيق للوساطة، إلى أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية ليس هو السبب الرئيسي لعدم توقيع قائد جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، في نهاية الأمر، على الاتفاق في أوغندا[٥]. بيد أنه لا يمكن استبعاد أن يكون هذا التدخل من العوامل المحتملة لذلك. وفي النهاية، لا يزال من الصعب تقدير التأثير الإجمالي بالنسبة لكل من أوغندا والسودان، خصوصاً بسبب عدم استقرار الأوضاع، والدور الذي تقوم به عوامل عديدة ومتغيرة مع مرور الوقت.

١٥- وفي حالات أخرى، كان تأثير لوائح الاتهام الدولية التي صدرت إيجابيا على عملية السلام. وأصبحت اتفاقات السلام الأكثر جدية والدائمة ممكنة عندما استبعد بعض كبار القادة، المعروفين بقيامهم بدور فعال في الانتهاكات التي ارتكبت في زمن الحرب، من المعادلة السياسية. وفي كل من محادثات السلام في ليبيريا في عام ٢٠٠٣ ومحادثات دايتون لإنهاء الحرب في يوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٥، كان هناك قلق كبير من أن تخل لوائح الاتهام الصادرة ضد القادة الرئيسيين بالاحتمالات المتاحة لتحقيق السلام. ولكن تبين في كلتا الحالتين أن التأثير كان إيجابيا لعملية السلام. وأعلنت المحكمة الخاصة لسيراليون لائحة الاتهام الصادرة ضد الرئيس الليبيري تشارلز تايلور كما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لائحة الاتهام الصادرة ضد القائدين الصربيين رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش قبل بدء محادثات السلام المقررة مباشرة. وفي كلتا الحالتين، يقول المشاركون أن المحادثات جرت بمزيد من القوة، وأنه أمكن التوصل إلى اتفاقات سياسية أكثر عمقاً، نتيجة لمنع هؤلاء الزعماء الرئيسيين فعلياً من القيام بدور في المناقشات. وقل أيضاً نفوذهم بعد المفاوضات بدرجة كبيرة.

١٦- وبالطبع لا يمكن أن يكون هذا التأثير السياسي من حيث الواقع هو الهدف من لوائح الاتهام أو أوامر القبض، ولا الشاغل الرئيسي للمدعي العام. ولكن من المفيد أن نعترف بالآثار الإيجابية التي نتجت عن لوائح الاتهام التي وقعت في سياق محادثات السلام الفعلية. والسؤال الذي لا يزال مطروحاً هو متى، أو في أي سياقات، سيكون للعدالة الدولية تأثير ايجابي على الجهود المبذولة لصنع السلام، وفي أي سياقات سيكون تأثيرها مضراً لها. بيد أن ما ينبغي قبوله هو أنه لا يمكن القول بأنها كانت سلبية دائماً.

---

(٥) مقابلات أجرتها صاحبة التقرير. انظر أيضا: Michael Otim and Marieke Wierda, "Uganda: A Case Study on the Impact of the Rome Statute and the International Criminal Court," ICTJ, May 2010.

١٧- والتحدي الثاني الكبير فيما يتعلق بالمحاكم الدولية وعمليات السلام هو التهديد بالقبض على القادة وتسليمهم بعد مضي فترة من الزمن على التوصل إلى اتفاق بشأن الفترة الانتقالية. وينبغي الاعتراف بأن هناك قلق كبير، لاسيما في أفريقيا، مما يسمى "تأثير تشارلز تايلور"، الذي يعتقد أنه يزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاقات في المستقبل. ولا يتعلق هذا بلائحة الاتهام التي صدرت ضد تايلور صباح يوم الاحتفال ببدء محادثات السلام (الذي أدى إلى تركه للمحادثات، التي عقدت في غانا، وعودته فورا إلى ليبيريا). إنه يتعلق بالأحرى بالقبض على تشارلز تايلور وتسليمه إلى المحكمة الخاصة لسيراليون لمحاكمته، بعد عامين بقليل من حصوله على حق اللجوء السياسي في نيجيريا. وهناك تصور واسع النطاق بأن هذا الإجراء مخالف للضمانات الممنوحة لتايلور، عندما وافق على مغادرة ليبريا والتنازل عن السلطة لنائبه من أجل وضع حد نهائي للحرب الدائرة في ليبيريا في آب/ أغسطس ٢٠٠٣. وتفيد التقارير بأن الاتفاق غير الرسمي الذي تم التوصل إليه مع تايلور كان ينص على أنه يجوز له الاستفادة من اللجوء بشرط عدم اشتراكه في أي تطورات سياسية أو أمنية إقليمية أو وطنية. ولكن وجدت تقارير متسقة وموثوقة بأنه خالف هذا الاتفاق وأجرى بانتظام اتصالات مع العسكريين السابقين أو قادة الميليشيات في ليبيريا، وقام كذلك، حسبما يدعى، بتقديم الدعم المباشر لهم. وكان الدافع من الطلب الموجه إلى نيجيريا من الرئيس الليبيري المنتخب حديثاً، ألين جونسون سيرليف، لتسليم تايلور، في جزء منه، هو القلق المستمر من قيامه بزعزعة الاستقرار في المنطقة والدور السلبي الذي كان يؤديه.

١٨- وأدى سوء فهم هذه القضية، طبقا للتقارير، إلى العصبية في سياقات أخرى كثيرة، وإلى تردد القادة السياسيين أو العسكريين في النظر في الوعود أو الترتيبات المماثلة، مثل الوعود والترتيبات المقدمة من المنظمات الإقليمية أو الدولية، الرامية إلى تسهيل تركهم للسلطة. وصحيح أن العفو عن أخطر الجرائم يعتبر عموماً غير مقبول، وإذا كانت المحكمة الجنائية الدولية مختصة فإن الحماية التي يمكن الحصول عليها في البلدان الأطراف في المحكمة قليلة. بيد أن هناك ترتيبات لا تنص على العفو ويمكنها أن تسهم في الانتقال وأن تساعد على الخروج من هذا المأزق. وفي الغالبية العظمى من هذه الحالات لا توجد لائحة اتهام معلقة كما كان الحال مع تايلور، بينما توجد حاجة ملحة في الواقع للتغيير والانتقال.

١٩- بيد أن هناك معضلة مستترة تدعو إلى عدم الارتياح لهذه الفكرة، وواضحة في رد الفعل الذي تسبب فيه القبض على تشارلز تايلور. فقد يسأل الوسيط: إذا لم يكن هناك ترتيب جدير بالثقة يوفر مستقبلا جذاباً، كيف ولماذا سيوافق الرجل القوي على ترك السلطة؟ إذا كانت المقاضاة على جميع الجرائم السابقة واقعة بدون الرجوع إلى السياق الذي ارتكبت فيه والأثر الذي سيترتب عليها، أليس هناك خطر من تدهور حالة حقوق الإنسان بتوسيع نطاق النزاع؟ وبمزيد من التحديد، إذا تنحى أحد القادة المتعسفين- وقام لأغراض الحجة بدور إيجابي في الشؤون الانتقالية وجهود المصالحة – أليس هذا أكثر أهمية وقيمة من تهديده بالسجن؟ ويشير المدافعون عن حقوق الإنسان إلى أن المجال الذي تتركه التغييرات التي طرأت على القواعد القانونية الدولية لحقوق الإنسان ضيق حقاً. ومع ظهور المحكمة الجنائية الدولية والقواعد المعززة لمكافحة إفلات المسؤولين عن الجرائم الخطيرة من العقاب، ستكون الضمانات ببساطة غير ممكنة، على الأقل ليس بمعناها الواسع. ولن يكون لأي عفو وطني تأثير خارج حدود البلد أو في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية، وقد يستمر أو لا يستمر اتفاق اللجوء مع مرور الزمن نظراً لتغير السياق القانوني والسياسي. ومن هنا تبدأ المعضلات. وربما كان الحل، على نحو ما، متأصلاً في فهمنا لدور المساءلة، والهدف منها، والغرض من المساءلة في حقوق الإنسان. والواقع أن العديد من كبار المسؤولين في مجال الحقوق يدركون أن النهج المتطرف – الإصرار على العدالة الكاملة للجميع، في المدى القصير جداً – ربما لا يكون أكثر النهج فعالية. ولكن لا تزال المعضلات بدون حل، وحقيقية، وتتطلب المزيد من التفكير والمناقشة.

جيم- العدالة أثناء تنفيذ السلام

٢٠- بغض النظر عن مضمون اتفاق السلام، تستمر في الكثير من الأحيان مقاومة التدابير القوية للعدالة مدة طويلة بعد فترة الانتقال الرسمية ونهاية الحرب. وقد يصعب تنفيذ الأحكام المتعلقة بالعدالة. وقد تضطر هيئات الرقابة المستقلة، مثل بعثات الأمم المتحدة في البلد إلى تركيز قدر كبير من الاهتمام على وسائل وعمليات المساءلة، لأنها يمكن أحياناً أن تؤثر تأثيراً كبيراً على البيئة السياسية وحتى الأمنية في البلد المعنيّ. وحيثما تبدأ لجان تقصي الحقائق أو تدابير العدالة الجنائية في التقدم، وتبدأ بوجه خاص في تحديد المسؤوليات الفردية، قد تتعرض أعمالها لردود فعل معادية من قبل المتورطين في الانتهاكات الذين لا يزالون يتمتعون بقدر كبير من السلطة السياسية أو العسكرية.

٢١- وفي الآونة الأخيرة، شوهدت هذه الديناميات في ليبريا، مع رد الفعل القوي للتقرير النهائي المقدم من لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية في عام ٢٠٠٩، الذي قدم أسماء ما يزيد على مائة شخص- معظمهم لا يزالون في مناصب بارزة للسلطة حتى الآن - وأوصت بمحاكمتهم أو إبعادهم من المناصب السياسية. واشترك عدد من زعماء الميليشيات السابقين في رفض استنتاجات التقرير علناً، ولمحوا أيضاً باستئناف الحرب إذا ما اتخذت إجراءات لتقديمهم للمحاكمة. وفي كينيا، كانت مقاومة المسؤولين لإنشاء آليات وطنية ذات مصداقية ومستقلة للمساءلة مخيبة لآمال الكثير من المراقبين الوطنيين والدوليين. وينظر كثيرون الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها واحدة من الاحتمالات الوحيدة لتحقيق العدالة فيما يتعلق بأعمال العنف التي وقعت مؤخراً - على الرغم من اتفاق السلام الذي أبرم في عام ٢٠٠٨ والذي شدد على ضرورة المساءلة الكاملة، وعلى الرغم من الخطوات الهامة التي اتخذتها بعد الاتفاق بفترة وجيزة لجنة مستقلة للتحقيق في أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات[٦].

٢٢- ويتطلب تنفيذ آليات المساءلة الجدية في الكثير من الأحيان الموازنة بعناية بين ما هو ممكن ومتى يكون ممكنا، والتفاوض المستمر في هذا الشأن. والجهات الفاعلة الوطنية أكثر قدرة على القيام بذلك لمعرفتها بالقيود التي يفرضها الواقع- وينبغي بالطبع أن يمتد صوت الجهات الفاعلة الوطنية إلى ما وراء القيادة السياسية أي إلى المجتمع المدني، بمعناه الواسع، وإلى الأفراد أو الجماعات الأكثر تضرراً من العنف. ومن المفهوم جيداً الآن أن الظروف يمكن أن تتغير، وأن ما كان مستحيلا بالأمس يمكن أن يكون ممكنا في المستقبل. ونرى ذلك مثلا في التطورات الملحوظة التي وقعت في شيلي والأرجنتين، حيث تم في السنوات القليلة الماضية القبض على عدة مئات من الأشخاص المتهمين وتقديمهم للمحاكمة نظير الجرائم التي ارتكبت منذ ثلاثة عقود- وهو أمر لم يكن من الممكن تخيله حتى منذ عشر سنوات.

دال- الخاتمة

٢٣- لم يعد من الممكن استبعاد المسائل المتعلقة بالعدالة من مفاوضات السلام والفترات الانتقالية التي تعقب الحروب، أو التغاضي ببساطة عن المعارضة الواسعة لفكرة الإفلات الشامل من العقاب. ومع ذلك، لا يزال المجال مفتوحاً لصياغة استجابة مناسبة للعدالة، في الوقت المناسب، عند التفاوض وتنفيذ السلام. ولا تزال هناك توترات ومعضلات في العلاقة بين العدالة وصنع السلام يتعذر حلها بسهولة، وينبغي الاعتراف بوجودها. وفي نهاية الأمر، قد يصبح الوسطاء والعاملون في مجال العدالة على حد سواء أكثر مهارة في التنبؤ بهذه التحديات الصعبة وإدارتها بنجاح.

- - - 0 - - -

[٦] نشر التقرير الهام للجنة الكينية للتحقيق في العنف الذي وقع بعد الانتخابات برئاسة القاضي فيليب واكي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.